

علينا التمتع بحقوقنا الأساسية وحماية وصيانة وجودنا القومي.

اليوم و قبل ٤٣ عاما فقد الآلاف من المواطنين الاكراد جنسيتهم من خلال إحصاء استثنائي جرى في منطقة الجزيرة بهدف تغيير الواقع الديمغرافي للمناطق الكردية وصهر الشعب الكردي في بوتقة القومية العربية.

هذا الإحصاء أدى إلى فقد جزء كبير من شعبنا لجنسيتهم، (كان عدد الذين جردت جنسيتهم آنذاك ١٢٠ ألفا و يتجاوز عددهم اليوم ٣٠٠ ألفا) و أصبحوا أجناب أو مكتومين محرومين من الجنسية السورية.

من خلال ذلك حرم هؤلاء من حقوقهم المدنية والإنسانية... دون اي ذنب يقترفوه، فقط انهم ولدوا أكرادا، لقد كان هذا إجراء سياسياً غير قانوني وغير إنساني، فأصبح أفراد العائلة الواحدة بعضهم مواطنين يتمتعون بالجنسية السورية وآخرون أجناب على ارض آبائهم و أجدادهم.

ان الظلم والتكيد بحق شعبنا الكردي مازال مستمرا إلى يومنا هذا، ان ذلك جزء من سياسة تهدف الى تشتيت الشعب الكردي و القضاء على هويته الثقافية وشل إرادته ليتنكر للغته وثقافته وانتمائه القومي، من أجل صهره وبشتى الوسائل في بوتقة القومية العربية.

أيتها القوى والشخصيات الديمقراطية والإنسانية: رغم انه ينظر الى قرننا على انه قرن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب، مازالت سوريا لا تحترم الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وتنتهكها. فمازالت سوريا تصم إذنيها، وتتعامى عن التغييرات والتطورات الحاصلة في هذا المجال، حيث تتجاهل الوثائق والاتفاقيات الدولية، وتنتهكها دون أدنى حياء.

نعم، مازال الإنسان الكردي يتعرض للظلم، ويولد في سوريا محروماً من حقوقه الإنسانية. مازال الانسان الكردي محروماً من حقوقه الشخصية مثل حق التملك، والجنسية وفرض عليه أن يعيش هكذا محروماً، السبب في ذلك انه ولد لأم كردية، انه سيتكلم لغته ويعيش على ارض اباته وأجداده ويستثمرها، ويوثق وجود الإنسان الكردي على هذه الارض كما هو ومنذ الأزل ليفضح كذب وادعاءات الشوفينيين الذين ينكرون وجود الكرد في سوريا.

نعم، رغم انه لا يصدق، مازال ١٠% من أبناء شعبنا الكردي في سوريا محرومين من الجنسية السورية والبطاقة الشخصية، هذا رغم ان المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على ان:

١- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. ٢- لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

أيها الديمقراطيون وأصدقاء حقوق الإنسان: كل مدافع عن حقوق الانسان والحريات الأساسية، كل من يناضل من أجل الديمقراطية والمساواة، مطالب اليوم

منظمة اورية احزبنا تشارك في إحياء ذكرى الإحصاء الاستثنائي العنصري

شاركت منظمة أوربا احزبنا في إحياء الذكرى الثالثة والاربعين للإحصاء الاستثنائي الذي جرى في محافظة الحسكة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٣ لعام ١٩٦٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٢. وجرى بموجبه أكثر من ١٢٠ الف مواطن كردي من جنسيتهم السوري، وأصبحوا أجناب في وطنهم، محرومين من حقوقهم المدنية والسياسية وغيرها من حقوقهم الأساسية التي منحها موثيق حقوق الانسان الدولية والتي وقعت عليها الحكومة السورية ولكن دون ان تلتزم بها وتطبقها عملياً، فبقيت حبرا على ورق. وبهذه المناسبة، وإدانة للسياسة الشوفينية تجاه الشعب الكردي في سوريا وتضامناً مع ضحايا هذا الإحصاء الاستثنائي الجائر أصدرت منظمة ألمانيا احزبنا بالاشتراك مع أحزاب هيئة العمل المشترك للأحزاب الكردية في ألمانيا نداءً مشتركاً، أدانت فيه الإحصاء وسياسة الإنكار والتجاهل التي تنتهجها الحكومة السورية تجاه الشعب الكردي وقضيته العادلة، هذا وقد ناشد النداء الرأي العام لـ "ان تتحملوا مسؤوليتكم الانسانية وتضغطوا من اجل:

- رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي.
- احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية.
- الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سورية و رعايتها."

وقد تم اصدار النداء باللغة الألمانية، وتم توزيع آلاف النسخ منه في العاصمة الألمانية (برلين) والعديد من المدن الرئيسية الأخرى، حيث تم اقامة مراكز لتوزيع البيان على المارة، بالإضافة إلى توزيعه عن طريق وضع نسخ منه في صناديق البريد المنزلية. وفيما يلي فقرات من النص العربي للنداء:

نداء:

الشعب الكردي في سوريا ينتظر تضامنكم

منذ أن تم تقسيم كردستان بين اربعة دول (تركيا، إيران، العراق، سوريا) ضد إرادة الشعب الكردي... تحاول كل دولة غاصبة وبكل الوسائل ... القضاء على الشعب الكردي من خلال إلغاء هويته القومية وصهره في بوتقة القوميات العربية والتركية والفارسية.

هكذا يواجه الشعب الكردي، وفي كل مناطقه من جميع النواحي الاقتصادية والمدنية والثقافية، بأعتى أشكال الحروب والهجمات بهدف القضاء على وجوده.

هذه هي حال الشعب الكردي في سوريا أيضاً، حيث ينكر وجوده، فلغتنا التي هي لغة ١٢% من مجموع سكان سوريا ممنوعة، .. يعتقل أبناء شعبنا بشكل تعسفي ويرمون في السجون حيث يعذبون حتى الموت أحياناً. تلامذتنا، طلابنا، عمالنا يفصلون بشكل تعسفي من مدارسهم وجامعاتهم وأماكن عملهم تعسفاً ودون أي ذنب...

باختصار، في القرن الواحد والعشرين الذي يعرف بقرن الحرية والديمقراطية والمساواة، مازال ممنوع

عن صفقات مع القوى الدولية .. ويحاول بأسلوبه القمعي إيصال رسالة إلى المعارضة في البلاد بأنه ما زال قادراً على أداء نفس الدور القمعي إن تجرأت هذه المعارضة في تجاوز خطوط النظام الحمراء، وما الممارسات الأخيرة للنظام في اغلاق منتدى الأتاسي وتطوير منزل المحامي اكنم نعيسه ومداهمته وتفريق المجتمعين فيه من اعضاء الجمعية العمومية للجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك قتل عناصر قوى الأمن الداخلي للمواطنة الكردية شهنا محمد رمو وجرح واعتقال مواطنين آخرين نتيجة للمظاهرة التي قاموا بها احتجاجاً على هدم بيوتهم بحجة عدم شرعية البناء ، وكذلك اصدار الحكم على عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا السيد محمود علي محمد - ابو صابر و اعضاء حزب PyD هاشم احمد احمد و شاهين محمد حسين بتهمة الإنتساب الى جمعية سرية تهدف الى اقتطاع جزء من اراضي الدولة والحاقها بدولة اجنبية وغيره من الإعتقالات والأحكام السابقة بحق المناضلين من ابناء شعبنا الكردي وإعتقال فتاتين عضويتين في حزب الأتحاد الديمقراطي، واصرار هذا النظام على تجاهل حل قضية الإحصاء الإستثنائي الذي يعاني منه حوالي ٢٥٠ الف كردي والذي يصادف ذكره المشؤومة الثالثة والأربعين، يوم الخامس من تشرين الأول وكذلك إصراره على الحزام العربي وإتباعه سياسات عنصرية وشوفينية شتى بحق الشعب الكردي.

إننا إذ نستنكر وندين ممارسات النظام القمعية والعنصرية الأنفة ذكرها بحق الشعب السوري عموماً وشعبنا الكردي بشكل خاص، وفي الوقت الذي نطالب فيه النظام بالكف عن هذه السياسات التي لا تخدم بأي شكل الوحدة الوطنية ولا الصمود أمام التحديات والأخطار الخارجية، نناشد جميع الهيئات والمنظمات والجمعيات والأحزاب البلجيكية والأوربية المتواجدة في بلجيكا بالضغط على النظام السوري وذلك بعدم توقيع اتفاقية الشراكة الأوربية معه إلا إذا قام باحترام حقوق الإنسان وعمل على اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ومعتقلي الرأي والعمل على تبييض السجون، إطلاق الحريات العامة واستصدار قانون الحريات الصحفية وقانون عصري لتشكيل الأحزاب وإلغاء الإحصاء الاستثنائي ونتائجه وكذلك الحزام العربي المطبق بحق الشعب الكردي ، وحل القضية الكردية، وذلك بمنح الشعب الكردي حقوقه القومية المشروعة في إطار وحدة البلاد.

منظمات بلجيكا :

لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي)
لحزب يكي تي الكردي في سوريا
لحزب الإتحاد الديمقراطي السوري PYD

أكثر من أي وقت مضى بالوقوف الى جانب الشعب الكردي لادانه السياسة الشوفينية،.. ومناصرة الشعب الكردي ليصل شعبنا وفي وقت الى ذلك اليوم الذي يعيش فيه على أرض آبائه وأجداده في ظل العدل متمتعاً بحقوقه القومية ، ليتمكن وفي ظل السلام من السعي مع الشعوب الأخرى لحماية مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة، وليساهم معهم في تطور الإنسانية.

أيها الديمقراطيون، أصدقاء حقوق الإنسان:

الشعب الكردي ينتظر مساندتكم وتضامنكم معه ليحقق هذه المطالب التي لا يقبل المس بها. الشعب الكردي في سوريا ينتظر منكم إن تحمّلوا مسؤوليتكم الانسانية وتضغطوا .. من اجل:

- رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي.
- احترام حقوق الانسان و الحريات الاساسية.
- الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سورية و رعايتها.
- عاشت الحرية والديمقراطية و المساواة ٢٠٠٥/١٠/٥

منظمات الأحزاب الكردية في بلجيكا

تدين الممارسات القمعية

تجاه الشعب الكردي في سوريا

وبهذه المناسبة أيضاً أصدرت منظمة حزبنا في بلجيكا بياناً مشتركاً مع منظمة حزبي الإتحاد الديمقراطي السوري ويكي تي الكردي في بلجيكا أدانت فيه الإحصاء الاستثنائي الجائر وسياسة الحكومة السورية العنصرية تجاه الشعب الكردي وتجاهلها لحقوقه القومية المشروعة، وطالب البيان بإلغاء هذا الإحصاء ونتائجه الجائرة. كما وأدانت الأحزاب في بيانها الحكم الجائر الذي أصدرته محكمة امن الدولة العليا في دمشق بحق عضو اللجنة السياسية لحزبنا الرفيق محمود علي ابو صابر. فيما يلي مقتطفات من نص البيان:

(... في هذه الظروف الحرجة التي فقد فيها النظام معظم أوراقه الإقليمية،... يصر النظام في بلادنا على المضني قدماً في تجاهله لما يحيق بالوطن من مخاطر ويحاول بما يستطيع ويدخره من قوة إثبات قدرته والبرهنة على انه يستطيع ضبط الأمور في البلاد متجاهلاً الاحتقانات الموجودة في الشارع السوري، تلك الاحتقانات التي تراكمت خلال أربعة عقود من عمر النظام ..، الذي قضى فيه على كل اشكال الحراك السياسي، وذلك بإستخدامه قانون الطوارئ والأحكام العرفية سيفا مسلطاً على كل اشكال المعارضة بذريعة مواجهة التحديات الخارجية والمعركة مع العدو الإسرائيلي متناسياً أن مواجهة أي تحد خارجي يبدأ بترتيب البيت الداخلي، لا بل يحاول النظام القفز من فوق المصالحة الوطنية التي لا غنى عنها الى البحث

ندوة مشتركة في هولندا

في هولندا أقامت منظمة حزبنا بالاشتراك مع منظمة حزب الشعب الديمقراطي السوري في هولندا ندوة سياسية حول هذا الاحصاء الجائر الذي يتجاوز عدد ضحاياه اليوم الـ ٢٥٠ الف كردي مجردين من جنسيتهم وحقوقهم المدنية والسياسية، وما يعانيه هؤلاء من عذاب وحرمان جراء ذلك الإحصاء الاستثنائي ونتائج الكارثة الإنسانية عليهم. هذا وقد حضر في الندوة الاستاذ: **زيان بدرخان** رئيس المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية - ياسا، و الاستاذ **مصطفى الحاج صالح** - سياسي وباحث في الشؤون السورية.

منظمة الحزب

في شمال ألمانيا

تقيم ندوة سياسية في مدينة (بريمن)

أقامت منظمة شمال ألمانيا لحزبنا ندوة سياسية في مدينة بريمن حاضر فيها الرفيق د. **كاميران بيكس** عضو الهيئة القيادية ومسؤول منظمة أوربا للحزب. تناول الرفيق **بيكس** في الندوة الذكرى الثالثة والأربعين للاحصاء الاستثنائي الجائر الذي جرد بموجبه أكثر من ١٢٠ الف كردي من جنسيتهم السورية، ويزيد عدد ضحايا هذا الاحصاء اليوم على الـ ٢٥٠ الفا محرومين من أبسط حقوقهم الإنسانية الأساسية. كما وتناول المشاريع العنصرية الأخرى المطبقة بحق شعبنا الكردي في سورية والسياسة الشوفينية العنصرية التي تنتهجها الحكومة السورية تجاه شعبنا، وتنتكر لحقوقه القومية المشروعة وتعتقل مناضليه، وتصدر بحقهم

أحكاماً جائرة تتنافى مع أبسط المبادئ والقيم الإنسانية والقانونية، ضاربة بذلك كل القوانين والاعراف الدولية عرض الحائط، وتزج هؤلاء المناضلين في غياهب السجون كما فعلت مع رفيقنا **محمود علي أبو صابر** عضو اللجنة السياسية لحزبنا وغيره العشرات من أبناء شعبنا الذين أصدرت بحقهم محكمة أمن الدولة العليا في دمشق أحكاماً ظالمة بعيدة كل البعد عن العدل والإنصاف. كما وتم في الندوة تناول الوضع السوري الراهن والازمات والمخاطر التي تعانيها البلاد جراء سياسات السلطة البعثية وسلوكها التسلطي - الشمولي داخلياً، إضافة إلى العزلة الخانقة التي وضع النظام البلاد فيها نتيجة سياساته الخاطئة والمدمرة على المستويين العالمي والإقليمي، مما دفع بالبلاد إلى المجهول. وفي هذا الصدد تطرق الرفيق مسئول منظمة أوروبا إلى حراك القوى الوطنية المعارضة العربية والكردية لانقاذ البلاد وإخراجها من أزمتها الراهنة وإعلانها الذي صدر أخيراً في دمشق وعرف باسم **إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي** الذي شارك حزبنا في التوقيع عليه في إطار التحالف الديمقراطي الكردي مع القوى والأحزاب الوطنية الأخرى المعارضة. حيث أكد الرفيق أهمية العمل المشترك لكافة القوى الوطنية السورية في سبيل إنهاء الإستبداد وإنقاذ البلاد مما هي عليه، وفي سبيل إقامة سوريا ديمقراطية يتمكن شعبها من الإمساك بمقاليده الأمور والمشاركة في إدارة شؤونها بحرية، سوريا ديمقراطية لكل أبنائها يتمتع فيها شعبنا الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية بكافة حقوقه القومية...

هذا وقد تم في الندوة أيضاً الوقوف على واقع الحركة الوطنية الكردية في سوريا وما تعانيه من أزمة وضعف، بسبب تشرذمها وعدم وجود مرجعية كردية توحد الصف والكلمة الكردية في سوريا، وتقوّي موقعها بين صفوف القوى الوطنية الأخرى في البلاد، وقد ذكر الرفيق **بيكس** في الندوة بجهود حزبنا في هذا المجال وقرار المؤتمر الخامس لحزبنا الذي أكد فيه على ضرورة لم شمل الحركة الوطنية الكردية وعقد مؤتمر وطني كردي يقود الى تأسيس مرجعية كردية في سوريا.

بعد انتهاء الرفيق **بيكس** من عرضه لوجهة نظر وموقف حزبنا من الأحداث والتطورات على الساحة الإقليمية والسورية والكردية، جاء دور المستمعين الحاضرين ليقدموا مداخلاتهم ويعرضوا وجهات نظرهم وانتقاداتهم ويطرحوا أسئلتهم واستفساراتهم التي أجاب عليها الرفيق مسؤول منظمة أوروبا، متناولاً بعض النقاط التي وردت في حديثه بشيء من الشرح والتفصيل.



الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون البلاد